نشرة صندوق النقد الدولي

شفافية الصندوق

الصندوق يقرر الإفصاح عن معلومات أكثر وأحدث

إعداد جاكلين ديلوريه

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٨ يناير ٢٠١٠

استخلص الصندوق من مراجعة لسياسة الشفافية أن توفير تحليلات ومعلومات اقتصادية حديثة سوف يزيد من مسؤولية الصندوق والحكومات الممثلة فيه (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- زاد الاهتمام بقرارات الصندوق على أثر الأزمة العالمية
- الصندوق يهدف إلى توسيع نطاق النشر وزيادة سرعته
- التحوُّل من التركيز على السؤال "لماذا" ينبغي النشر؟ إلى "ما المانع" منه؟

خلُصت مراجعة لسياسة الشفافية في الصندوق إلى أن زيادة الشفافية فيما يتخذه من سياسات وقرارات تزيد من مسؤوليته أمام الشعوب والحكومات التي يدور حولها عمله.

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى دخول المشورة والتحليلات التي يقدمها الصندوق بشأن سياسات البلدان الأعضاء في دائرة النقاش العام الأوسع نطاقا، مما زاد الطلب على المعلومات المتعلقة بعمله كما جعل ما يقدمه من تقييمات وتوصيات موضع فحص أكثر دقة.

فبعد عشر سنوات واصل فيها الصندوق زيادة الوثائق المنشورة من حيث الكم والتنوع، قام المجلس التنفيذي أثناء مراجعة سياسة الشفافية التي أجراها في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ بتأكيد التزامه بالشفافية واسعة النطاق، وقرر تحويل التركيز في هذا الصدد من السؤال "لماذا" ينبغي الإفصاح عن المعلومات إلى "ما المانع" من الإفصاح عنها؟ ــ مع الاحتفاظ بمبدأ الحصول على موافقة البلدان الأعضاء قبل نشر الوثائق المتعلقة بها.

وصرح الصندوق بأن معظم التقارير التي يعدها خبراؤه عن البلدان الأعضاء أصبح خاضعا للنشر، حيث يتاح منها ٨٨% منها للاطلاع العام. وتشمل هذه التقارير طلبات التمويل إلى جانب المراجعات السنوية لقياس مدى صحة الاقتصاد في البلدان الأعضاء والمعروفة عموما باسم تقارير مشاورات المادة الرابعة.

زيادة كم المعلومات ودرجة حداثتها

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على سلسلة من التغييرات لتقوية سياساته وتعزيز الاتساق فيما بينها، ومنها:

- نشر الوثائق ما لم يعترض البلد العضو، فيما يمثل تحولا في التركيز عن ضرورة الإذن الصريح بالنشر، والذي كان شرطا مطلوبا إلى أن أجريت المراجعة.

- توسيع نطاق الوثائق التي يحبَّذ أن تنشرها السلطات الوطنية لتشمل التقارير المعنية بصحة القطاع المالي في البلدان الأعضاء ومدى التزامها بالمواثيق والمعايير الدولية

- إرساء توقع في الحالات التي تتضمن منح قروض من الصندوق بأن سلطات البلدان المعنية سوف تعلن عزمها النشر قبل اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة

- التوسع في افتراض النشر ليشمل كافة الوثائق المتعلقة بالسياسات، ومنها ما يصدر من تقارير عن دخل الصندوق أو تمويله أو ميزانيته (ما لم تتضمن معلومات تؤثر على السوق).

تبكير إتاحة المحفوظات

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة أيضا بمحفوظات الصندوق، وقرر المجلس التنفيذي تقصير مدة الانتظار السابقة على إتاحة الوثائق المحفوظة للاطلاع العام، إلى جانب ما تقرر من تدابير أخرى لتعزيز مسؤولية الصندوق. وفيما يلي أهم التغييرات في هذا الخصوص:

- تقصير الفاصل الزمني الذي يسبق إتاحة تقارير المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات

- تقصير الفاصل الزمني الذي يسبق إتاحة محاضر المجلس التنفيذي للاطلاع العام من عشر سنوات إلى خمس سنوات

- إتاحة نشر مختارات من المحفوظات الرقمية على شبكة الإنترنت.

- وضع قاعدة عامة تنتفي بموجبها صفة السرية عن الوثائق المصنفة "سري للغاية" عند استيفاء هذه الوثائق شرط المدة الزمنية اللازمة قبل إتاحة الوثائق للاطلاع العام

- تيسير التصفح والبحث في موقع الصندوق الإلكتروني، وإعداد مرشد للجمهور حول المعلومات المتعلقة بالصندوق.

وسوف تدخل التغييرات التي وافق عليها المجلس حيز التنفيذ اعتبارا من ١٧ مارس ٢٠١٠.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.